الشراكة بين المنظمات الحكومية وغير الحكومية لتنمية الريف المصري

إعداد
إيمان محمود مصطفي محمود العطار

١٤٤٢هـ ٢٠٢١ م

المقدمة

اتجهت الدول بعد الأزمة الاقتصادية عام١٩٢٩ وتحت تاثير اسهامات كينز الاقتصادية إلى الدعوة لتدخل الدولة فى مجالات اقتصادية واجتماعية عديدة ونتج عن هذا التدخل نشوء ماأطلق عليه دولة الرفاهة إذ تحملت الدولة عبء تقديم الخدمات الاساسية للمواطنين واستمر هذا الوضع حتى نهاية السبعينات، حيث بدأت أزمة دولة الرفاهة، ثم تلى ذلك أن انفجرت مشاكل الدول الاشتراكية، حيث تبينت للدول أن التنمية التى اعتمدت عليها، والتى قامت على دور مركزى للدولة لم تصل آثارها للمستويات المحلية والقاعدية ولم تتح الفرصة لقوى الابداع أن تظهر، فى هذا السياق اتجهت الدول منذ نهايات الثمانينات إلى تطبيق برامج الاصلاح الاقتصادى الهيكلى كبديل عن تحمل الدولة وحدها عبء التنمية والاعتماد على القطاع الخاص فى تحقيق التنمية ونتيجة للمشكلات التى برزت من اتباع هذه السياسة مثل ارتفاع معدلات الفقر، والبطالة فى هذه الدول، يعد الريف العمود الفقرى للمجتمع المصرى هو الاصل الذى تكونت منه حضارة مصر القديمة، حيث تتنوع أجهزة التنمية الريفية من حيث مسمياتها وتبعيتها سواء كانت حكومية ، شبه حكومية، أهلية كما تتنوع برامجها ايضا وتتوافر لبعض هذه الاجهزة الامكانات الوظيفية والبعض الآخر يعتمد على جهود تطوعية بحتة وبعضها يجمع ما بين جهود العاملين والمتطوعين[١] ،لذلك فإن تنمية الريف المصرى ضرورة حتمية يجب أن تهتم بها المنظمات الحكومية والمنظمات غير الحكومية ، وأن تضع فى الاعتبار اتباع سياسات رشيدة ومتزنة خصوصاً لتنمية المرأة الريفية للمشاركة والدخول فى معترك التنمية الريفية والتنمية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية المتكاملة المتواصلة مع مراعاة الابعاد الاجتماعية عند النظر لمراحل التغيير والتطوير الاجتماعى للمجتمع المصرى[٢]

لذلك ركزت القيادة السياسية فى الثمانينات على تطوير الريف من خلال ضرورة التكامل بين التنمية الاقتصادية والاجتماعية التى تعنى توفير الحاجات الاساسية للمواطنين والارتقاء بها لتصل إلى مصاف الدول المتقدمة فى مجالات الاسكان والعمل والتعليم والصحة والرعاية الاجتاعية وتحسين مستوى معيشة المواطنين[٣]

مما يتطلب أن تقوم التنمية على ساقين احدهما الحكومة والاخرى الاهالى، فمع التاكيد على الاهمية القصوى للمبادرة والاسهام والمشاركة من جانب ابناء المجتمع المحلى فى جهود التنمية لكن الاستثارة والتشجيع والدعم والمساندة الفنية والمادية من خارج المجتمع المحلى تعد من الامور الضرورية فة اية برامج تنموية خاصة فى بدايتها المبكرة بما يحقق احداث تغيير في حالة التوازن المستقر الذى عليه المجتمع المراد تغييره والمصدر الاساسى لهذه المساندة الخارجية هى الجهود الحكومية من خلال نظماتها المعنيةحيث أن التنمية الحقيقية هى التى تقوم على مشاركة جميع فئات المجتمع ويكون تدخل الدولة واضحا بالضبط والتوجيه والاشراف[٤] ،برزت منذ أوائل التسعينات مفاهيم جديدة فى إطار التنمية منها الشراكة كإستراتيجية تنموية جديدة تعتمد فى صياغتها وتنفيذها على فاعلين عديدين مثل القطاع الخاص والجمعيات الأهلية بجانب الدولة، ورأت المؤسسات الدولية أن الشراكة بين الأطراف الثلاثة يمكنها مواجهة الآثار السلبية لبرامج الاصلاح الاقتصادى ويمكنها من جهة أخرى التساند لمواجهة إخفاقات التنمية البشرية وتبلورت هذه الرؤية فى مؤتمر(ريودى جايزو) بالبرازيل عام١٩٩٢ والمؤتمر العامى لحقوق الانسان١٩٩٣ والمؤتمر الدولى للسكان والتنمية بالقاهرة عام١٩٩٤ والمؤتمر العالمى للمرأة ببكين عام١٩٩٥، يضاف إلى هذا الطرح العالمى ما قدمه الاتحاد الاوروبى فيما يعرف لعملية برشلونة عام ١٩٩٥ من تأكيد على الشراكة من جهة وربط التمويل والدعم المقدم إلى الحكومات بشراكات فاعلة بين القطاعات الثلاثة من جهة أخرى، حيث تنبع فكرة الشراكة من كون كل من القطاع الحكومى والقطاع الخاص والقطاع الاهلى يمتلك مزايا خاصة ومن ثم يمكن التوليف بين مزايا كل قطاع لتحقيق اهداف التنمية المستدامة بكفاءة وفاعلية أفضل،خاصة فى ظل صعوبة تحقيق تلك الاهداف على أساس الاداء المنفرد لكل قطاع على حدة، فميزة منهج الشراكة في التنمية أنه تجمع بصورة تكاملية عناصر القوة الموجودة لدى الفرقاء المشاركين ، فالقطاع الخاص يقدم الموارد المالية والخبرات الادارية علاوة على ضبط الجودة ويقدم القطاع الأهلى المعرفة المحلية والالتزام نحو المجتمع اما القطاع الحكومى فهو المسئول عن القوة التنظيمية والتنسيق الاستراتيجى، وعلى المستوى المحلى لم تبتعد مصر عن هذا السياق إذ طبقت منذ التسعينات برنامج الاصلاح الاقتصادى الهيكلى ونتج عنها العديد من المشكلات، ونتيجة ذلك اتجهت إلى تبنى تطبيق مفهوم الشراكة،حيث ظهرت

أشكال مختلفة للشراكة بين الحكومة والقطاع الخاص فى النشاط الاقتصادى مثل عقود الخدمة وعقود الادارة وعقود نقل الملكية لفترة محدودة في الوقت نفسه ظهرت في القطاعات الخدمية أشكال متعددة من الشراكة بين الحكومة والجمعيات الاهلية مثل قطاع التعليم ، والصحة، والبيئة.

أولاً نبذه تاريخية حول ظهور مفهوم الشراكة

تشير الأدبيات إلى أن الأسباب الرئيسية التى أدت إلى ظهور الاتجاه نحو الشراكة تتمثل فيما يلى:-[٥]

أ- إخفاق برنامج الاصلاح الهيكلى: حيث تشير الادبيات إلى أن دول الغرب الرأسمالى اتجهت بعد الازمة الاقتصادية العالمية١٩٢٩ وتحت تأثير الاسهامات إلى الدعوة لتدخل الدولة فى مجالات اقتصادية واجتماعية متنوعة من أجل انقاذ النظام الرأسمالى من أزمته، وقد نتج عن هذا التدخل نشوء ما أطلق عليه دولة الرفاهة الاجتماعية، إذ تحملت الدولة عبءتقديم الخدمات الاساسية للمواطنين، وقد استمر هذا الوضع حتى بداية السبعينات، حيث بدأت بأزمة دولة الرفاهة التى تجلت فى ضعف الأداء الاقتصادى للدول الصناعية الرأسمالية فى ذلك الوقت برز تيار فكرى محافظ ينسب هذا الوضع إلى التوسع فى دولة الرفاهة فى الحياة الاقتصادية وأعقب ذلك حكومة "تاتش" فى بريطانيا عام١٩٧٩ ثم انتخاب ريجان فى الولايات المتحدة الامريكية عام ١٩٨٠ تأكيداً لهذا التيار الذى يرغب فى حكومة أصغر، وبعد ذلك انفجرت كل مشاكل الدول الاشتراكية، وخاصة فى السنوات الاخيرة من عقد الثمانينات بذلك تكاتفت الظروف نحو الاخذ بأيديولوجية جديدة فى السياسات الاقتصادية امتد تطبيقها لاحقا فى الدول النامية وبدأ يتردد الحديث عن الاصلاح الهيكلى الذى يتطلب الاخذ باقتصاد السوق والخصخصة وخلق المناخ الاستثمارى المناسب واتجهت سياسات التنمية منذ بداية التسعينات إلى التوجه الجديد نحو تقليص دور الدولة فى تقديم الخدمات التعليمية والصحية وغيرها والحد من الانفاق العام.

ب-إخفاق برامج التنمية: أدت النتائج المتواضعة التى حققتها خطط وبرامج التنمية واسعة النطاق والتى قامت بها الحكومات لتحقيق التغيير المجتمعى السريع إلى إعادة النظر فى المفاهيم الكلاسيكية للتنمية والتى تعتمد على دور مركزى للدولة فلم تصل آثار هذه الخطط والبرامج للمستويات القاعدية ولم تتح الفرصة لقوى الابداع أن تظهر، لذا بدأ الحديث عن ضرورة تنمية القدرات البشرية وتشجيع المشاركة على المستوى المحلى والتركيز على اشباع الاحتياجات الاساسية للمواطنين، وقد برز فى هذا الاطار مصطلحات جديدة مثل التمكين والشراكة [٦]

لذلك يعتبر مفهوم الشراكة مفهوم جديد يطرح كصيغة جديده لكافة اشكال العلاقات بين مختلف الكيانات علي كافة المستويات تستهدف هذه الصيغه تحقيق افضل استغلال الموارد المتاحة لاطراف الشراكة بما يضمن تعظيم الفوائد لهذه الاطراف ، ويقصد بتعظيم الفوائد ذلك العائد الذي يفوق نظيره في حالة استخدام كل طرف امكانياته منفردا دون شراكة ، و تنهض هذه الصيغه عي اساس مبدأ التناسب بين الامكانيات وعائدها بالنسبة لكل طرف وبشرط ان يشعر كل طرف بانه يحصل علي نصيبه العادل من هذه الفوائد، وعلي ذلك فان مجالات الشراكه وتطبيقاتها تتسع لتشمل كافة المجالات فهي لاتقتصر علي المجال الاقتصادي فقط و انما يمكن ان تتسع لتشمل المجالات (السياسية و الثقافية والتعليمية و التكنولوجية و البيئية و الخدمات الاجتماعيه .....الخ)[٧] حيث أن أول نص علي مفهوم الشراكة قد ارتبط بالمؤتمر العالمي لسكان والتنميه الذي نظمته الأمم المتحده في القاهره عام ١٩٩٤ ثم توالي تردد المفهوم في الوثائق المتتاليه، حيث برز بقوة في وثيقه الاهداف الانمائية للألفية التي صدق عليها اغلب دول العالم[٨]

وقد حددت الوثيقة عدة تحديات مستهدفة للقضاء عليها او التخفيف منها وهي [٩]القضاء علي الفقر المدقع والجوع

١- تحقيق تعميم التعليم الابتدائي لضمان ان يتمكن الاطفال في كل مكان ذكورا واناثا علي حد سواء من التعليم و بالتالي تطوير وتحسين التعليم
٢- تعزيز المساواه بين الجنسين و تمكين المرأه ٤- تخفيض معدل وفيات الاطفال
٣- تحسين صحة الام مع خفض نسبة وفيات الامهات
٤- مكافحه الامراض كالايدز و الملاريا وامراض اخري
٥- كفالة الاستدامة البيئية من خلال دمج مباديء التنميه المستدامة في السياسات و البرامج القطرية وانحسارفقدان الموارد البيئية
٧- اقامه شراكة عالمية من اجل التنمية

وقد طرحت نماذج الشراكة فى السنوات الأولى مفاهيم أو معانى مفتوحة، من أهمها أن طرفا واحداً وهوالحكومة يخطط للمشروع ويوفر المال(سواء من مصادر داخلية أو خارجية) ويسند تنفيذ المشروع لبعض مؤسسات المجتمع المدنى وهذا النموذج هو فى حقيقته معروف بإسناد المشروع وهو ليس شراكة بالمعنى الحقيقى ، إلا أن هناك مرحلة ثانية قد مر بها مفهوم الشراكة فى المجتمعات العربية وهو نموذج يأخذ فى الاعتبار الامكانات الحقيقية للمجتمع المدنى ورؤيته للقضايا التى يتم التصدى المشترك لها وبالتالى تتوافر عدة سمات:[١٠]

١- توافر آليات مؤسسية للتنسيق بين الاطراف الشريكة.
٢- توزيع واضح للمسئوليات والادوار بين الاطراف الشريكة.
٣- مشاركة حقيقية بين الشركاء فى التخطيط للمشروعات وعملية تنفيذها.
٤- تذليل للعقبات البيروقراطية التى تواجه تعاون الشركاء.
٥- تهيئة اجتماعية وثقافية للأطراف الشريكة .
٦- التدفق الحر للمعلومات والبيانات بين الأطراف الشريكة، من خلال توافر الثقة المتبادلة وتعميق مبدأ المسئولية الاجتماعية و توافر مناخ سياسى.

لذا فإن الجهود الحكومية ضرورية وهامة ولكن فقط على أنها جهود مساعدة مكملة ومنشطة ومحفزة ومدعمة.[١١]

وعلى هذا فمشاركة المنظمات تعد خياراً استراتيجياً لامفر منه فى الوقت وهى مكملة لمنظومة الدولة ومنظمات العمل الاهلى، فالمنظمات لها دور أساسى فى استعادة التوازن ومواجهة المشكلات.[١٢] وبالتالى الاقرار على عمل شراكة بين المنظمات الحكومية وغير الحكومية والتى كان ظهورا أيضا يبنى على ضرورة تاريخية مرتبطة مع ظهور بدايات التحرر من الاستعمار فى ظل ظروف اجتماعية واقتصادية أضعف من ان تعود الثورة التحررية.[١٣]

حيث اختلف الكثيرون حول إشكالية العلاقة بين الدولة والمجتمع المدنى فيرى البعض أن العلاقة بين الطرفين هى علاقة تكامل بالمجتمع المدنى يحتاج إلى دولة حديثة أما البعض الآخر فيركزون على علاقة التناقض بين المجتمع المدنى والدولة.[١٤]

كما أنه من الصعب تصور دولة وطنية قوية يلتف حولها أغلبية المواطنين من دون منظمات مجتمع مدنى يساندها وإلا فإنها تتحول إلى دولة معزولة قد تؤدى دورها من خلال أجهزتها البيروقراطية ولكنها تنهار فى نهاية المطاف فينهار معها المجتمع.[١٥]

وعلى هذا فهناك عدة **اسباب لتكوين الشراكة** وتتحدد فيما يلى:-[١٦]

١- تزايد الاهتمام بإعطاء دور كبير للمجتمع المدنى والقطاع الخاص.
٢- اتخاذ إجراءات مشتركة لحماية البيئة والحفاظ على الموارد .
٣- التاكيد على قيم الديموقراطية وخق وترسيخ آليات الممارسة الديموقراطية.
٤- تحسين مستوى الجودة والارتقاء بالخدمات .
٥- التركيز على الجانب السلوكى الطوعى بدلا من الطابع القانونى الرسمى.
٦- استخدام كل آليات الاصلاح والتنمية كأدوات لتفعيل الشراكة .

٧- تطبيق المبادىء أو الأسس التى تقوم عليها الشراكة والتى تتمثل فى التحديد الدقيق للاهداف وتحديد الاحتياجات والموارد والأنشطة والادوات.
٨- تحديد معايير وآليات لمتابعة أنشطة وأهداف الشراكة وتقييم الآداء.

الأسس الرئيسية لتكوين الشراكة:

هناك أساسيات تقوم عليها الشراكة وهى تتحدد فيما يلى:-[١٧]

١- الأساس المقام بهدف خاص: ويكون للعلاقات اساس من هذا النوع عندما لا تكون هناك نمطية سابقة فى العلاقات بين المنظمات فقد تبرز حاجة خاصة او مشكلة أو موضوع ما بين منظمتين او اكثر.
٢- الأسس التبادلية : لقد كان الأساس التبادلى للعلاقات بين المنظمات هو التوجه السائد فى مثل هذه العلاقات والتبادل هو اى نشاط تطوعى بين المنظمات يكون له استنتاجات حقيقية او محتملة لإدراك أهداف تلك المنظمات ، ويمكن أن ينظر إلى التبادل كشكل من المقايضة تحاول عن طريقها كل منظمة أن تزيد فرصها فى الحصول على الموارد من منظمة أخرى.
٣- الاتفاقات الرسمية هى الدرجة التى يكتسب بواستطها التوافق بين المنظمات تصديقاً رسمياً بواسطة الأطراف ذات العلاقة، هذا التصديق الرسمى أو الاعتراف يكتب عادة وقد يضبط قانونا أو تعاقدا.
٤- تدفق الموارد، فالمنظمات التى تدخل مع بعضها البعض فى شراكة تميل إلى أن تكون أكثر إعتماداً على بعضها البعض.
٥- برامج مشتركة فالمنظمات المشاركة يتم من خلالها إعداد برامج بالتعاون بين بعضهم البعض.
٦- أشكال التعامل أو التفاعل وكيفية تقنيته.
٧- التأثير فى المنظمات الأخرى بهدف الحصول عى الخدمات أو للدفاع عن حقوق فئات معينة.
٨- تسوية الصراع بين المنظمات.
٩- التعاون بين المنظمات.
١٠- التنسيق بعيداً عن التكرار والازدواجية.

وهناك قواعد رئيسية يجب أن تؤسس عليها الشراكة وهى كالتالى:-[١٨]

١- التوقعات: وهى الافكار التى يعتنقها كل شريك فى الاخر وذلك قبل بدء الشراكة مع الوضع فى الحسبان الايجابيات والسلبيات والنتائج المأمولة من تحقيق الشراكة.
٢- الثقة: وهى تشجيع وتعزيز الثقة بين الشركاء فقبل بدء الشراكة يجب ان يتبادل الطرفان الثقة بين بعضهما البعض.
٣- عوائق الثقة: وهى العوامل التى تؤدى إلى إضعاف الثقة بين الشركاء والتى تؤدى فى النهاية إلى إنهاء تلك الشراكة دون تحقيق الأهداف التى بنيت من أجلها.
٤- أطراف الشراكة وهى تشمل الجهة المشاركة سواء كان فرداً أو منظمة.

المقومات الرئيسية للشراكة[١٩]

تتعدد المقومات الرئيسية للشراكة وتمثلت فى الآتى:

١- أنها عملية ديناميكية بين كافة المؤسسات الحكومية أو الأهلية أو كافة فئات المجتمع.
٢- هى عملية متكاملة بمعنى أن تكون الأهداف وحدة قائمة على أساس الفهم المشترك.
٣- أن تتسم بالتوازن النسبى.
٤- أن تتسم بالوضوح بحيث يتضح دور كل مؤسسة من المؤسسات المشاركة.
٥- أن تتسم بالديموقراطية سواء فى الجانب الإدارى أو الفنى أو المالى.
٦- أن تتسم بالامركزية.
٧- أن تتسم بالمرونة تجاه الاحتياجات المحلية ومواكبة للإتجاهات الحديثة والمستقبلية.

كما يمكن تحديد عدة مقومات أخرى هى كما يلى:[٢٠]

١- أنها تهدف لتحسين فعالية تقديم الخدمات.
٢- أن تتغب على المعوقات التى تبنتها النماذج التقليدية للإدارة العامة .
٣- أن تعطى مساحات كبيرة من التعاون.
٤- أنها تشتمل على سلامة المجتمع.
٥- تعمل على إصلاح الخدمة العامة التى تقدم للمجتمع.
٦- أنها تهدف للمصلحة العامة.
٧- لا تهدف للربح.

أهمية الشراكة

تؤسس المنظمات الشراكات ليس فقط لتحسين النتائج سواء بشكل كمى أو بشكل كيفى لكن أيضاً لإنتاج مردودات، حيث أن نتائج الشراكة ككل أعظم من انتاج الشركاء كل على حدة وعموماً يختار الشركاء الشراكة لواحد أو أكثر من الأسباب الأربعة التالية:- [٢١]

١- لتحسين الكفاءة من خلال تقسيم العمل العقلانى والاعتماد على الفوائد المقارنة مما يزيد من عملية التنمية.
٢- لتقديم الحلول المتكامة والمتعددة المطلوبة للمشكلات الطبيعية والمرتبطة بالهدف، حيث يكون مستحيلة بدون هذا المدخل(الشراكة).
٣- للإنتقال من حالة الخسارة إلى حالة الوسط بين أطراف الشراكة، ولتحقيق مواقف نجاح محتملة كإستجابة لمشاكل العمل الجماعية أو الحاجة لحل الصراع والتى يمكن أن تستمر فى حالة عدم وجود شراكة وبالتالى تزداد القدرة على تحمل الخسائر بين أطراف الشراكة.
٤- لتأسيس عملية اتخاذ القرارات تقوم على المصلحة العامة، مما يعتبر بعد معيارى لزيادة التمثيل والقيام بالعملية الديموقراطية، حيث تعتبر مدخل لمنظور واقعى عملى كوسائل لضمان شراكة مستمرة للتنمية.

وتمثلت أهمية الشراكة فيما يلى:- [٢٢]

١- تساعد الشراكة على ترشيد السياسات والقرارات المتعلقة بمشروعات وبرامج التنمية ومتطلباتها.
٢- تعتبر الشراكة أفضل وسيلة لتدعيم وتنمية الشخصية.
٣- تعد الشراكة وسيلة للتعبير عن ممارسة الديموقراطية.
٤- تساهم الشراكة فى تحسين وتجويد الخدمات.
٥- تساهم الشراكة فى تفعيل وزيادة العلاقات بين المنظمات المختلفة.
٦- تساهم الشراكة فى زيادة الاتصال بين المنظمات.
٧- تساعد الشراكة على تبادل وتوافر المعلومات بين المنظمات المختلفة.
٨-

***الاستراتيجيات التى يستخدمها المنظم الاجتماعى فى الشراكة لتنمية الريف المصري .**

الاسترتيجية هى المنهج الذى يستخدمة المنظم الاجتماعى لتحقيق أهداف المنظمة .

١ -إستراتيجية التكتل :

وتعنى تعاون منظمتين أو أكثر لتحقيق هدف مشترك خاصة إذا كان الهدف يتطلب تحقيقة قدرمن الموارد والامكانيات لايتوفرلكل منظمة على حدة ، ولكن يمكن بتكتلها معا توفير هذة الموارد ، ويمكن تطبيق هذة الاستراتيجية بنجاح مع المنظمات التطوعية صغيرة الحجم ، قليلة الامكانيات .[٢٣]

٢-إستراتيجية التحالف :[٢٤]

وهى إتحاد منظمة أو أكثر لتحقيق أهداف معينة لمواجهة التحديات الصادرة من بعض المتغيرات البيئية وبالتالى زيادة قدرة أعضاء التحالف على مواجهة تلك التغيرات ، **ويستخدم التحالف فى الحالات الاتية :**

أ- تمثيل مصالح بعض الفئات والدفاع عنهم خاصة الفقراء والمهمشين .

ب- معارضة أو تأييد تشريعات معينة .

-إستراتيجية العضوية المشتركة :

وهى أن يضم مجلس إدارة كل منظمة عضوا من مجلس إدارة منظمة أخرى مما يسهل الاتصال بينها والتنسيق فى القرارات التى تتخذها مجالس إدارتها .

***الادوار المهنية التى يستخدمها المنظم الاجتماعى فى الشراكة لتنمية الريف المصري[٢٥]**

١-جامع البيانات

وفى هذا الدور يقوم المنظم الاجتماعى بجمع البيانات اللازمة عن المنظمات من حيث (مواردها / وإمكانياتها) حتى يمكن الاستفادة منها كشريك .

٢-دور الممكن

وفيه يقوم المنظم الاجتماعى بمساعدة المنظمات المشاركة على القيام بمسئولياتها وتحقيق أهدافها بطريقة غيرمباشرة و يقوم المنظم بمساعدة المنظمات على تحقيق اهدافها من خلال الشراكة وزيادة التعاون والتنسيق بينهم .

٣-دور الوسيط

يسعى المنظم الاجتماعى للعمل على إيجاد صيغة مناسبة للتعامل بين المنظمات المشاركة ، التأكيد على أهمية تعاونها لمواجهة المشكلات ، والتقريب بين وجهات النظر بين المنظمات وذلك من خلال استخدام نظريه الاتصال ، التركيز على الجوانب الايجابية عند العمل فيما بينها ، ويقوم المنظم بإزالة العوائق التى تعوق تعامل المنظمات مع بعضها البعض من خلال دراسه المشكلات وباستخدام كلا من نظريه التنسيق والتفاعل بينهم.

٤-دور الادارى

وفية يقوم المنظم الاجتماعى بعد جمع المعلومات عن المنظمات الموجودة بالمجتمع بتوزيع المسئوليات

عليها ، والتنسيق بين جهودها مستخدما فى ذلك نظريه المنظمات وشيرارد .

يقوم بمساعدة المنظمات على القيام بمسئولياتها على اكمل وجه من خلال تنظيم الاجتماعات وكتابة التقارير والتسجيل ومستخدما فى ذلك نظريه الاتصال .

٥-دور المنمى

يسعى من خلاله المنظم الاجتماعى الى لتحقيق التعاون بين المنظمات المختلفة الموجودة بالمجتمع سواء (توفير موارد التمويل / البرامج / الخبرات) وفيه يستخدم المنظم كافة الموارد المادية والبشرية والمؤسسية المتاحة بالمنظمات المشاركة لتحقيق أهدافها ولنجاح الشراكة ، وتدريب متطوعين للتعاون مع المنظمات مستخدما نظريه المنظمات وشيرارد .

٦-دورالخبير :

وفية يستخدم المنظم الاجتماعى ما لدية من معلومات وخبرات ومهارات كالاتى :

أ- إمداد المنظمات المشاركة بالبيانات اللازمة وذلك من خلال تطبيق البحث الاجتماعى

ب – تقديم معلومات مهنية أوفنية لتلك المنظمات لتنفيذ البرامج لتكون أكثر فعالية فى تحقيق أهدافها ومستخدما نظريه النسق ونظريه المنظمات . من خلال تزويد الجهات المشاركة بالمعلومات التى تساعدهم فى إتخاذ القرار والقيام ببحوث ميدانية .

٧-دورضابط الاتصال :

حيث يسعى المنظم من خلاله لاقامة شبكة أتصال قوية بين المنظمات مباشرة حتى تنساب العلاقات والمعلومات بينها مما يساعد على تسهيل التعاون مستخدما نظريه الاتصال والتفاعل .

٨-دور ممثل المنظمة :

فهومسئول عن تحقيق أهداف المؤسسة التى يعمل بها وملتزم بلوائحها وسياستها ونظام العمل بها واحترام نظام المؤسسة ويسعى الى اجراء بحوث تستهدف دراسه نظام العمل بالمؤسسه مستخدما فى ذلك نظريه المنظمات مما يساعده على فهم طبيعه المنظمه .

***المهارات التى يستخدمها المنظم الاجتماعى مع الشراكه:** [٢٦]

١- مهارة العمل الفريقى
(وفيه لا يعمل المنظم الاجتماعى الا من خلال فريق عمل متكامل)

٢- مهارة التنسيق والتعاون بين المنظمات المشاركه لتفادى الازدواج وتكرار الخدمات .

٣- مهارة وضع الخطط في ضوء الاحتياجات والموارد المتاحه .
٤- مهارة الاتصال .
(وهى الاتصال بأفراد المجتمع لمعرفه ارائهم فى الخدمات المقدمة ، والاتصال بفريق العمل لايجاد برامج جديده لمواجهه المشكلات واشباع الاحتياجات) .

٥-المهاره فى استثاره سكان المجتمع للمشاركه فى البرامج وتنميه الاحساس بالمسئوليه المجتمعيه .

***الادوات المهنية التى يستخدمها المنظم الاجتماعى** [٢٧]

الاداة : هى الوسيلة التى يستطيع بها المنظم الاجتماعى أن يحقق أهدافة .

١-الزيارة الميدانية :
تعتبر وسيلة هامة يستخدمها المنظم الاجتماعى للتعرف على المؤسسات الموجودة بالمجتمع ، والخدمات التى تقدمها وتكوين علاقات مهنية معهم للاستفادة منها.

٢-الندوات
من الادوات الهامة التى يستخدمها المنظم الاجتماعى فى التثقيف والتوعية بمشكلة ما ويستخدمها للتوعية .

٣-الاجتماعات
هى أشتراك أكبر عدد ممكن ممن يمارسون أنشطة تنظيم المجتمع والمهتمين به فى لقاء لتحقيق غرض أو أكثرمن أغراض تنظيم المجتمع للتوصل لقرارات واجبة التنفيذ وللتوصل لقرارات تتعلق بوضع خطة العمل أو رسم برامج مطلوب تنفيذها أو التنسيق بين جهود المؤسسات الموجودة بالمجتمع المحلى ويستخدمها المنظم للتنسيق بين جهود المنظمات ومناقشة مهام العمل بينهم .

٤-المناقشات
هى وسيلة لتحليل المشكلات والمواقف بهدف الوصول لقراربخصوصها وتتيح تبادل الافكارللتوصل لحلول ، فهى نشاط جماعى يأخذ طابع حوار كلامى منظم حول مشكلة ما يمكن خلالها تقريب وجهات النظر.
يستخدمها المنظم لدراسة المشكلات التى تواجه العمل بهدف التوصل لحلول لها .

***نماذج طريقة تنظيم المجتمع الملائمة للتطبيق فى مجال الشراكة:**

١- نموذج العمل بين منظمات الرعاية الاجتماعية .
٢- نموذج الشبكات الاجتماعية .
٣- نموذج التحالف لإلينسكى .

١- نموذج العمل بين منظمات الرعاية الاجتماعية : [٢٨]

ظهرت طريقة تنظيم المجتمع فى صورة العمل بين المنظمات نتيجة لتعدد تلك المنظمات والحاجة الى العمل بينها حتى تستطيع البقاء والاستمرارفى خدمة عملائها حيث يتم مساعدتها على الاتصال فيما بينها .
وذلك لإن كل منظمة تتأثر بدرجات متفاوته بمخرجات المنظمات الاخرى بالمجتمع ، وأن مدخلات المجتمع الواحد تتوزع بين منظماتة ، لذلك توجد بالضرورة تفاعلا بينها لكى تحصل كلا منها على المدخلات التى تريدها من المجتمع .
يؤدى التفاعل لتكوين تعاون بين المنظمات لتحقيق أهدافها المشتركة فتتدخل طريقة تنظيم المجتمع للتأثيرعلى عملية العمل بين منظمات الرعاية الاجتماعية وتوجيهها حتى تحقق مصالح كلا من :
ا-العملاء الذين تخدمهم هذة المنظمات .
ب-المجتمع الذى يرعى هذة المنظمات .
ج-المنظمات نفسها حتى تزدهر وتنمو وتستمر فى العطاء .
وتمارس طريقة تنظيم المجتمع كعمل بين منظمات الرعاية الاجتماعية عمليات التنسيق والاتصال .

** **عملية التنسيق** :
*يرى عبدالحليم رضا أنه تزداد الرغبة بين المنظمات فى التعاون كلما شعرت بعدم قدرتها على تحقيق أهدافها بالاعتماد على نفسها .[٢٩]
- ويعرف التنسيق بأنه (عملية إقامة علاقة مناسبة بين عدة وحدات لربطها فى إطارتعاونى للتوصل لسياسات وإجراءات عمل متفق عليها بين المنظمات) .
** **وتتضمن عملية التنسيق مايلى :**
١-إيجاد التعاون الرسمى بين مجموعة من منظمات الرعاية الاجتماعية
٢-يتضمن ذلك التعاون تبادل المنفعة بين المنظمات .
٣-تتخذ قرارات غيرمتعارضة .
٤-تعمل هذة المنظمات على تحقيق أهداف مشتركة متفق عليها .
** **ويأخذ التنسيق صورتين أساسيتين :**[٣٠]
١-يتم بين منظمات الرعاية الاجتماعية من خلال تنظيم رسمى له بناء ووظائف وعاملين لتحقيق غرض التنسيق .
٢-يتم بعدم وجود جهاز رسمى بل يتم التعاون مباشرة بين تلك المنظمات لتحقيق مصالحها .
** **التنسيق كعملية تبادل** :
يرى أن التنسيق بين المنظمات يؤدى لمنفعة كل منها بقدرلاتستطيع كل منظمة تحقيقة على حدة حيث تتبادل مايلي:
١-السياسات والخطط والبرامج .
٢-الخبرات والمعلومات .
٣-الموارد والامكانيات .
** **التنسيق كعملية تبارى** :
قد تتنافس المنظمات فى سبيل الحصول على موارد شحيحة ، أو لاكتساب قدرمن تأييد الرأى العام وبالتالى يصعب التنسيق فيما بينها .
***وتستفيد طريقة تنظيم المجتمع من عملية التبارى العمل بين منظمات الرعاية الاجتماعية كما يلى :
١-عدم تجاهل العلاقات التنافسية بين المنظمات .
٢-توجية التنافس الى تكتل بحيث تشعر كل منظمة أنها تحصل من هذا التكتل على أكثرمما ستحصل علية بمفردها .
٣-يتم التكتل بتقريب وجهات النظرلتوضيح مصالحها المشتركة .
٤-التركيزعلى متخذى القرارات بالمنظمات لمساعدتها للوصول لقرارات مشتركة تحقق مصالحها .

**** تتم إقامة علاقة تنسيقية جيدة بين المنظمات المعنية بمراعاة مايلى:**
١-توزيع عائد العملية التنسيقية بعدالة بين المنظمات .
٢-وضوح المصالح المشتركة للمنظمات المتعاونة بحيث تدرك كل منظمة ماتسعى إليه المنظمات الاخرى من خلال هذا التنسيق ، وتعمل كل منظمة على التوفيق بين مصالحها ومصالح المنظمات الاخرى المشتركة فى التنسيق .
٣-التركيز فى العملية التنسيقية على أهداف مشتركة .
٤-التنسيق عن طريق علاقات مباشرة أو تكوين جهازمؤقت .
٥-أن لايؤدى التنسيق لإقامة تكتلات متنازعة بين المنظمات .
٦-تكون العملية التنسيقية دينامية ومتجددة .

**** إستراتيجيات التنسيق بين المنظمات:**

١- إستراتيجية الموقع المكانى :
وهى توزيع منظمات الرعاية الاجتماعية عند إنشائها مكانيا بحيث تشغل مواقع تجعل خدماتها فى متناول العملاء وتيسرإقامة علاقة تعاونية وثيقة فيما بينها بإفتراض أن القرب المكانى يقرب بدورة من المسافة الاجتماعية بين المنظمات .

٢- إستراتيجية إزدواج الخدمات :
وهى التى تطبق فى مواقف لايكون فيها عرض الخدمة أعلى من الطلب عليها ، أى يكون عرض الخدمة المزدوجة متمشيا مع معدل الطلب عليها توخيا لعدم هدر الموارد ، ويجب إستخدامها بحذر حتى لا يتحول التنافس الى تبارى .

٣- إستراتيجية العضوية المشتركة :
وهى أن تقام شبكة من العضوية المشتركة بين مجالس إدارة منظمات الرعاية الاجتماعية العاملة فى مجتمع واحد حيث يضم مجلس إدارة كل منظمة عضوا على الاقل من مجلس إدارة منظمة أخرى ممايسهل الاتصال فيما بينها والتنسيق بين القرارات التى تتخذها وتحديد أمور التعاون وتقريب وجهات النظر .

٤- **إستراتيجية التكتل** :
وهى تعاون منظمتين أوأكثر لتحقيق هدف مشترك يتطلب قدرمن الموارد التى لا تتوفر لكل منظمة على حدة ولكن بتكتلها معا تتوفر هذة الموارد .

**** عملية الاتصال :**
ترى كراولى أن الغرض من أنشطة الاتصال هو تعريف المجتمع بالمنظمات التى توجد به ، وشرح أهدافها وبرامجها والخدمات التى تقدمها بجانب مساعدته على الاستفادة من تلك الخدمات.
* لذا فأنشطة الاتصال تزداد أهمية كلما تعددت منظمات الرعاية الاجتماعية وأتسعت قاعدة المستفيدين من خدماتها .[٣١]
* فالاتصال عملية هامة لانه يؤدى لتحسين العلاقات بين المنظمات وتبادل الموارد فيما بينها وهذا ما أكدته أمانى قنديل عن ضرورة تفعيل شبكة إتصالات بين المنظمات لتحقيق التنسيق مما يؤدى لتفعيل وتقوية دور هذة المنظمات وتحقيق الاغراض التالية :
١- تشجيع المشروعات المشتركة بين المنظمات . :
٢- إحداث التكامل بين الموارد وامكانيات المنظمات سواء (المادية / الفنية / البشرية) .
٣- تبادل للخبرات والمعلومات .
٤- بناء قدرات المنظمات .

**** أدوار المنظم الاجتماعى فى نموذج العمل بين منظمات الرعاية الاجتماعية[٣٢]**

دور واضع الاستراتيجية :
يقوم المنظم بوضع الاستراتيجية العامة للعمل بين المنظمات لمساعدتها على تحديد أهداف التعاون بينها والوصول للوسائل التى تحقق الاهداف .

١- دور المجدد :

ويقوم فيه المنظم بتطوير وسائل تحقيق التعاون بين منظمات الرعاية الاجتماعية ، لذا يجب الا تظل هذة الوسائل تقليدية ومستخدمة لفترة طويلة .

٢- **دور الموجة للتبارى** :[٣٣]

وهو أن يقوم المنظم الاجتماعى بتوجية عملية التبارى بين المنظمات لتحقيق الهدف المنشود منها بحيث تسير المباراة فى مسار يضمن التكتل والتوصل لعلاقات موجبة بين الاطراف المتفاعلة

٣- دور موزع المنافع :

إذا لم يحصل كل طرف على نصيب يرضى عنه من عملية التبادل فقد تتعرض العلاقات بين المنظمات للتوتر ، لذا على المنظم الاجتماعى القيام بالمساعدة على توزيع عائد عملية التبادل بحيث تحصل كل منظمة على ما تراه مناسب وعادل مما يضمن لها الاستمرار .

٥-دور ضابط الاتصال :

يسعى المنظم لاقامة شبكة إتصال قوية بين المنظمات حتى تنساب العلاقات والمعلومات بينها مما يزيد من التقارب الاجتماعى والتعاون فيما بينها وان يكون الاتصال مباشر مما يشجع على التعاون .

٦-دور مكون الاهداف :

تتنوع اهداف المنظمات لذلك على المنظم الوصول مع المنظمات لاهداف مشتركة والتوفيق بين وجهات النظر .

٢- **نموذج الشبكات الاجتماعية SOCIAL NETWORKS**

يعد نموذج الشبكات الاجتماعية هو النموذج الاحدث لنموذج التحالف والذى يبنى على ضرورة وجود علاقات بين أفراد المجتمع المحلى للعمل معا على رعاية الفقراء منهم والمشردين وإعادة بناء مجتمعاتهم [٣٤]

ونتيجة مشكلة الفقروالرغبة فى تحسين نوعية الحياة للفقراء لجأت الكثير من الدول لإنشاء شبكات كوسيلة للحماية الاجتماعية ، ولتحقيق أكبر قدر من العدالة الاجتماعية حيث تمثل هذة الشبكات مجموعة من الاجراءات التى تهدف لتخفيف أثرالفقر على الجماعات الفقيرة ومساعدتهم من خلال تقديم السلع والخدمات التى يحتاجونها .

وهذا ما أكدتة دراسة كيفين عام ٢٠٠٢ والتى أستهدفت التعرف على مدى إستفادة الفقراء فى المجتمع من شبكات الامان الاجتماعى وتوصلت الى أن هناك أهمية قصوى لتلك الشبكات كميكانيزم لحماية المجتمع من الفقر .[٣٥]

وأيضا دراسة سوزى نيك عام ٢٠٠٤ والتى أستهدفت التعرف على جوانب الاستفادة من شبكات الامان الاجتماعى وتوصلت الى أنها تساعد على إنقاص أعداد الفقراء وأوصت بضرورة مساعدة صانعى القرار لها فى التخفيف من الفقر .[٣٦]

-نموذج التحالف لالينسكى Alinsky Coalition Model

تشير دائرة معارف الخدمة الاجتماعية أن نموذج التحالف يجمع عدد من المنظمات التى لها إهتمامات مشتركة سواء كانت (إجتماعية / إقتصادية / بيئية / سياسية) بهدف بناء قاعدة قوية للتأثير على صانعى القرارات لتغيير الظروف وتوفير الاحتياجات والموارد اللازمة .

ويتطلب بناء التحالف وجود علاقات قوية بين المنظمات والتعاون بينها لتحقيق الهدف المنشود .
تشير أن للمنظم دورهام فى هذا النموذج بهدف تحقيق العدالة الاجتماعية ، وتدعيم حقوق الانسان .

يمكن أن يكون التحالف على مستوى مجتمعات صغيرة أوكبيرة .[٣٧]
تشير أن المنظم الاجتماعى يستخدم العمل بين المنظمات فى هذا النموذج ، ويمارس أدوارالوسيط ، المفاوض ، المنظم ، ويستخدم إستراتيجية التمكين .

** بينما يرى الينسكى أن نموذج التحالف هو أحد نماذج ممارسة طريقة تنظيم المجتمع الهامة والذى يفترض فيه أنه يمكن تنظيم مجموعة من المنظمات التى لايوجد بينها تعاون فى المجتمع للعمل معا وذلك لانه من خلال عملها معا تستطيع مواجهة مشكلات لاتستطيع حلها بمفردها .[٣٨]

ويرى أن أدوار المنظم الاجتماعى تتمثل فى الاتى :

١- دراسة المجتمع :لتحديد القادة الطبيعيين به ولفهم ظروفة ومشكلاتة وعاداته ، وأنماط البناء الاجتماعى الرسمية وغير الرسمية بهدف تنمية العلاقات معها ومع المنظمات الموجودة بالمجتمع مثل النقابات / منظمات الجيرة / منظمات دينية / منظمات حقوقية / رجال الاعمال) لتكوين علاقات معها وكسب تأييدها للقضية المراد حلها .

٢- تكوين لجنة مكونة من قادة المنظمات لتنظيم الجهود وجمع الاموال اللازمة لتنفيذ البرامج .

٣- مساعدة أعضاء التحالف على تحديد الادوار وتوزيع المسئوليات على الاعضاء ، وتحديد الاهداف المراد تحقيقها ، والاستراتيجيات اللازمة لتحقيق هذة الاهداف .

-

الخاتمه:

تعد الشراكه اكثرالطرق فعاليه فى مواجهه مشكلات المجتمع ومطلبا ملحا لمواجهه ما يعانيه من تحديات ومشكلات، لذلك فقد تناول البحث نبذه تاريخية حول ظهور مفهوم الشراكة ، اسباب لتكوين الشراكة، الأسس الرئيسية لتكوين الشراكة، خطوات بناء الشراكة ، المبادىء الرئيسية لتكوين شراكة، خصائص الشراكة،العوامل المؤثرة على الشراكة، سمات الشراكة،المقومات الرئيسية للشراكة، أهمية الشراكة، المتطلبات التى تحقق فعالية الشراكة، شروط نجاح الشراكة ،مستويات وأولويات المجالات التى تتجه نحوها الشراكة ،وقد تم وضع تصورمقترح لطريقة تنظيم المجتمع في الشراكة بين المنظمات الحكومية والمنظمات غير الحكومية لتنمية الريف المصري من خلال عرض الاستراتيجيات التى يستخدمها المنظم الاجتماعى فى الشراكة لتنمية الريف المصري ،الادوار المهنية التى يستخدمها المنظم الاجتماعى فى الشراكة لتنمية الريف المصري، المهارات التى يستخدمها المنظم الاجتماعى مع الشراكه،الادوات المهنية التى يستخدمها المنظم الاجتماعى ،نماذج طريقة تنظيم المجتمع الملائمة للتطبيق فى مجال الشراكة.

المراجع

١- رشاد احمد عبداللطيف: تنمية المجتمع المحلى(الاسكندرية، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر ،٢٠٠٧) ص ٢٣

٢-على الدجوى: التنمية والمستقبل فى المجتمع المصرى(القاهرة، مكتبة الانجلو المصرية،٢٠٠٥) ص ٢٠٣

٣-نبيل السمالوطى : العقد الاجتماعى والتنمية الشاملة (رؤية سوسيولوجية للتجربة الصرية، المؤتمر العلمى الدولى الثالث عشر لكلية الخدمة الاجتماعية جامعة حلوان، ٢٠٠٠) ص ٢٤

٤- فاطمة كاظم: دراسة انماط وآليات المشاركة الشعبية فى التنمية الريفية المتكاملة(كلية الزراعة جامعة أسيوط، مركز الارشاد الزراعى والتنمية الريفية،٢٠٠٤) ص ٩٣

٥-حازم الببلاوى: النظام الاقتصادى للدول المعاصرة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية إلى نهاية الحرب الباردة ، سلسلة عالم المعرفة(الكويت، المجلس الوطنى للثقافة والفنون والآداب، العدد٢٥٧ ،٢٠٠٠)ص١١١

6-William Fisher: Doing good, The Politics and Ant politics of NGOs practices, Annual Review of Anthropology, 1997,p.451

٧-السيد الخواجه : الشراكة والتنمية ، مؤتمر الشراكة والتنميه(جامعة القاهره،مركز دراسات و بحوث الدول النامية ، كلية الاقتصاد و العلوم السياسية ، ٢٠٠٤)ص٢

٨-اماني قنديل: تطوير مؤسسات المجتمع المدني (القاهره، الشبكه العربية للمنظمات االهلية ، ٢٠٠٤)ص٩

9-Bob Deacon : global social policy and governance , London , SAGE publications , Ins , 2007,P.76

١٠-أمانى قنديل: تطوير مؤسسات المجتمع المدنى ، مرجع سبق ذكره،ص ص٩٦-٩٨

11-Nagy Hanna and others: Annual review of development effectiveness, Washington, The World Bank,D.C.,2000,p.3

١٢-طلعت مصطفى السروجى: السياسة الاجتماعية فى إطار المتغيرات العالمية الجديدة ط١(القاهرة، دار الفكر العربى،٢٠٠٤)ص١٩٩

١٣-أحمد شاكر الصبيحى: مستقبل المجتمع المدنى فى الوطن العربى(القاهرة، مركز دراسات الوحدة العربية، سسلة أطروحات الدكتوراة١٣٧، ٢٠٠٠)ص١٣٢

١٤-هويدا عدلى: المجتمع المدنى"المفهوم والاركان والاشكاليات"، المجلة الاجتماعية القومية، المجلد السادس والثلاثون، العدد الاول(القاهرة، المركزالقومى للبحوث الاجتماعية والجنائية،١٩٩٩)ص٨٨

١٥-على عبد الصادق: مفهوم المجتمع المدنى"قراءة اولية"(القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، سلسلة العلوم الاجتماعية،٢٠٠٧)ص٥٦

١٦-أحمد محسن حسن: الرأى العام والشراكة الاوروومتوسطية برنامج الدراسات الاوروبية المتوسطية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٧)ص١٦

١٧- ريتشارد هال: المنظمات" هياكلها، عملياتها، ومخرجاتها" ترجمة إبراهيم بن عبد الله المنيف، سعيد بن حمد الهاجرى(المملكة العربية السعودية، معهد الإدارة العامة، مكتبة الملك فهد الوطنية، ٢٠٠١)ص ص٥١٧-٥٣٧

18-Nicolai, Dawkins, Sherrie White cooper and et al; community institutional partnerships health education and behavior , London, SAGE and society for public health education, 2009,p.334

١٩-محمد خيرى محمود: الشراكة المجتمعية فى إثراء المعرفة لتحسين التعليم، المؤتمر العلمى السنوى السادس، الجزء الثانى(القاهرة، المركز القومى للبحوث التربوية، ٢٠٠٥) ص ص٣٣٨-٣٣٩

20-Huh A.D. Munro and others: partnership Governance and democratic, Dual intermediaries, public policy and administration, London, SAGE publication, ed,2008,p.61

21-Jennifer M. Brinkerhoff : partnership for international development, United States of America, (USA) Lynne Rinner Publishers, INC,2002,pp.1-2

٢٢- محمد أحمد محمود عبد الرحيم، محمد إبراهيم على أبو هرجة: تقييم أداء مجلس الافتاء والاباء والمعلمين بمدارس التعليم الاعدادى فى ضوء القرار الوزارى رقم ٣٣٤ لسنة ٢٠٠٦، مجلة القاهرة للخدمة الاجتماعية ، العدد الحادى والعشرون، الجزء الأول(القاهرة، المعهد العالى لخدمة الاجتماعية،٢٠٠٩)ص ٣٥٧

٢٣-عبد الحليم رضا عبدالعال : **النظرية والتطبيق** ، القاهرة ، ١٩٩٨ ، ص٤٨ .

٢٤- أميمة دسوقى : **التدخل المهنى لطريقة تنظيم المجتمع لمساعدة جمعية ملتقى الهيئات لتنمية المرأة على تحقيق أهدافها** ، جامعة حلوان ، كلية الخدمة الاجتماعية ، رسالة دكتوراة غير منشورة ، ٢٠٠٥ ، ص ١١٩ .

٢٥-رشاد عبداللطيف : **نماذج ونظريات ممارسة طريقة تنظيم المجتمع** ، مرجع سبق ذكرة ، ص ص٢٠٤ :٢٠٦ .

٢٦-عبد الحليم رضا : **النظرية والتطبيق** ، مرجع سبق ذكرة ، ص ٦٠ .

٢٧-محمد رفعت قاسم :**أساسيات الممارسة فى تنظيم المجتمع** ، القاهرة ، دار المهندس للطباعة ، ٢٠٠٢ ، ص٢١٢ .

٢٨-عبدالحليم رضا عبدالعال : **تنظيم المجتمع النظرية والتطبيق** ، مرجع سبق ذكرة ، ص ص٣١:٣٠ .

٢٩- المرجع السابق ذكرة ، ص٣٢ .

٣٠-المرجع السابق ذكرة ، ص٣٢ .

٣١- أمانى قنديل : **العمل الاهلى والتغيرالاجتماعى ومنظمات المرأة والدفاع فى مصر** ، القاهرة ، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية ، ١٩٩٨ ، ص ١٧٤ .

٣٢-عبدالحليم رضا عبدالعال : **تنظيم المجتمع النظرية والتطبيق** ، مرجع سبق ذكرة ، ص ص٣١:٣٠ .

٣٣- المرجع السابق ذكرة ، ص٣٢ .

٣٤- منى عطية خزام : **شبكة الامان الاجتماعى ومواجهة مشكلة الفقر لسكان المناطق العشوائية** ، مجلة دراسات فى الخدمة الاجتماعية والعلوم الانسانية ، كلية الخدمة الاجتماعية ، جامعة حلوان ، العدد٢٠ ، ج٣ ، ٢٠٠٦ ، ص ٨٥٧ .

35-Kevin Michael ; **community based targeting mechanisms for social safety rats** , world development journal ,v30,n3, 2003.

36-Susi Erik; **Utilization of primary health care by poor children** , brown university press , 2004

37-Terry Mizrahi, Larry E Davis **; Coalition . in encyclopedia of social work** ,
20edition, v1,oxford university press, n.a.s.w press, U.SA ,2008 ,p363 .
38-William G Bridgeman**; The Practice of Macro social work** , 2 - edition wadsrwoth group , U.S.A, 2002 , P212 .